



من رئاسة الحكومة

إلى السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمديرين العامين والرؤساء المديرين العامين للمؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: حول التفاوض مع النقابات.

في إطار النهوض بالحوار الاجتماعي وإحكام تنظيم التفاوض مع الطرف النقابي الممثل للأعوان بالوظيفة العمومية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية، وبناء على ما تمّ التوصل إليه بعد تقييم الإجراءات الجاري بها العمل حالياً، وعملا على توفير كل ظروف وأسباب النجاح والنجاعة والمصدقية لعملية التفاوض ولمخرجاتها في اتفاقيات ثنائية، وحرصا على إحكام التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية عند إبرام الاتفاقيات مع مختلف الهياكل النقابية تكريسا للحق النقابي، يتعين على كافة الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية التقيد بالإجراءات التالية:

1. دراسة الطلبات المقدمة من النقابات أو من منظماتها المركزية من قبل وزارة الاشراف القطاعي أو المؤسسة أو المنشأة العمومية ويتم موافاة رئاسة الحكومة ووزارة المالية بتقرير مفصل حول الطلبات النقابية ومدى مطابقتها للنصوص القانونية مع بيان كلفتها المالية، وذلك قبل الشروع في التفاوض.
2. حضور ممثل عن رئاسة الحكومة وعن وزارة المالية في جلسات التفاوض كلما كانت للطلبات النقابية كلفة مالية.
3. عند ترؤس الوزير، للوفد الإداري خلال جلسات التفاوض مع الطرف النقابي، يتم توجيه دعوة من الوزير المعني للمكتب التنفيذي للمركزية النقابية لحضورها وترؤس الوفد النقابي.
4. ضرورة صياغة محاضر الجلسات والاتفاقيات عن الجانب الإداري بكل وضوح وشفافية وتجنب كل الصياغات غير الدقيقة، والتنصيص خاصة على آجال التنفيذ، مع ضرورة إمضاء هذه الاتفاقيات وتذييل جميع صفحاتها من قبل المفاوض المخوّل له من الطرف الإداري والطرف النقابي، على أن يتم، حال إمضاءها، تسليم كل طرف مفاوض نسخة منها وتوجيه نسخة منها الى مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية،
5. يعتبر كل اتفاق يبرم دون احترام الإجراءات المبينة أعلاه لاغيا.

تلغى جميع المقتضيات المخالفة لهذا المنشور.

واعتبارا لأهمية الموضوع، فإنه يتعين على السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمديرين العامين والرؤساء المديرين العامين للمؤسسات والمنشآت العمومية التقيد بمقتضيات هذا المنشور والحرص على تطبيق ما جاء به بكل دقة وعناية.

رئيسة الحكومة
حنّاد
نجلاء برون رمضان